

مساهمة الجامعات الجزائرية في تطوير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الجزائر

د. كريم فيصل * د. مزهود عبد المجيد **

*: جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، fa.krim@univ-skikda.dz ؛

** : جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، a.mezhoud@univ-skikda.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة لمحاولة معرفة مساهمة الجامعات الجزائرية في تطوير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان البرامج التعليمية للجامعات الجزائرية لا تواكب تطور مهنة المحاسبة خاصة ما تعلق بتكوين الطلبة في البرامج المحاسبية و نظم المعلومات المتعلقة بنظم تخطيط موارد المؤسسة، كما ان الجامعات الجزائرية لا تساهم في تطوير مهنة المحاسبة، كون ان المحدد و المقرر لتوجهات هذه المهنة هي الجهات الرسمية في البلاد و المتمثلة بالأساس في المجلس الوطني للمحاسبة الذي يعمل تحت وصاية وزارة المالية.

الكلمات الدالة: التعليم المحاسبي، مهنة المحاسبة، المحاسبة.

ABSTRACT

This study aims to try to know the contribution of Algerian universities to the development of accounting education and the accounting profession in Algeria. Also, the Algerian universities do not contribute to the development of the accounting profession, as the determinant and determinant of the directions of this profession are the official authorities in the country, which are mainly represented by the National Council of Accountancy, which works under the tutelage of the Ministry of Finance.

Keywords: accounting education, accounting profession, accounting.

1. مقدمة

تلعب مختلف المؤسسات التعليمية خاصة الجامعات و مدارس التعليم العالي دورا مهما في تطوير وتنمية مهارات و قدرات القوى العاملة و هذا لتلبية احتياجات سوق العمل، و في هذا الصدد تعد مهنة المحاسبة من المهن التي طرأت عليها عديد التغيرات في الجزائر، سواء نتيجة الانتقال الى النظام المحاسبي المالي بغرض مواكبة معايير المحاسبة الدولية، إضافة الى بروز تكنولوجيا المعلومات، كل هذا يقودنا لمحاولة معرفة مساهمة الجامعات الجزائرية في تطوير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الجزائر.

❖ الاشكالية الرئيسية: مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهمت الجامعات الجزائرية في تطوير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: بناء على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

➤ هل تساهم الجامعات الجزائرية في تطوير برامج تعليمية للمحاسبة؟

➤ هل تساهم الجامعات الجزائرية في تطوير مهنة المحاسبة؟

❖ الفرضية الرئيسية: انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت الجامعات الجزائرية في تطوير التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في الجزائر.

❖ الفرضيات الفرعية: يتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

➤ تساهم الجامعات الجزائرية في تطوير برامج تعليمية للمحاسبة.

➤ تساهم الجامعات الجزائرية في تطوير التوجيهات التطبيقية لمهنة المحاسبة.

2. مفهوم التعليم المحاسبي:

يعد التعليم المحاسبي أحد حقول المعرفة ويحتل أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات وحقول المعرفة الأخرى، وتأتي أهميته لخصوصية النظرة إلى المحاسبة، والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطا أي مجتمع من المجتمعات، وتتبع أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة ذاتها، وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه. (Howieson, 2003)

وقد أكد كل من IZARD و HERRING أن فوائد التعليم المحاسبي هي (Herring III,

1992):

➤ الفوائد المعرفية: هي تلك العوائد التي تعبر عن المعرفة ومهارات حل المشكلات التي

يكتسبها الطالب من التعليم المحاسبي.

➤ الفوائد السلوكية: هي تلك العوائد التي تتمثل بمهارات التعامل مع الآخرين وكافة

الأطراف المعنية والمهارات السلوكية والأخلاقية.

➤ الفوائد التأثيرية: هي كافة العوائد التي تتمثل بالتأثيرات النفسية والتي تجعل الطالب مميّزا ولديه القدرة في التفكير والتخطيط المستقبلي للمهنة.

وبالتالي يستخلص بأن التعليم المحاسبي المتكامل يعتبر حجر الأساس في تأهيل المحاسب المؤهل علمياً ومهنياً وتقنياً وبذلك يكون هدف التعليم المحاسبي هو نقل المعرفة والمهارات اللازمة لممارسة المهنة مستقبلاً.

3. أشكال وأساليب التدريس المحاسبي:

للتعليم المحاسبي أساليب تدريس تختلف عن التخصصات الأكاديمية الأخرى، لذا أوصى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بضرورة تدريب المعلمين أو المكونين وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعليم المركزي بحيث يختار كل مكون الأساليب المناسبة لبيئته الخاصة تتمثل هذه الأساليب فيما يلي: (عطية)

➤ استخدام دراسات الحالة وعروض العمل وغيرها من الوسائل التي تحاكي مواقف العمل.

➤ العمل في مجموعات؛

➤ تكييف الأساليب والمواد التعليمية، لمواكبة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون.

➤ وضع المناهج التي تحث على التعلم الذاتي؛

➤ تحفيز الطلاب للمشاركة بفاعلية في العملية التعليمية؛

➤ استخدام أساليب القياس والتقييم التي تعكس التغيير في المعرفة والتقييم والأخلاق والسلوك المهني المطلوب للمحاسبين؛

➤ دمج المعرفة والمهارات والتقييم والأخلاق والسلوك المهني ضمن المواضيع والفروع الدراسية، وذلك لعرض الجوانب المتعددة للمتطلبات المهنية؛

➤ التعريف بالمشاكل القائمة وسبل حلها مما يشجع على التعرف على المعلومات الملائمة ووضع التقديرات المنطقية والتوصل إلى استنتاجات واضحة؛

➤ اكتشاف النتائج البحثية؛

➤ تحفيز الطلاب أو المتكولين لتطوير شكوكهم وآرائهم المهنية؛

➤ استخدام التكنولوجيا والتعليم الإلكتروني في عملية التعليم المحاسبي وهي الأهم في عصر التكنولوجيا.

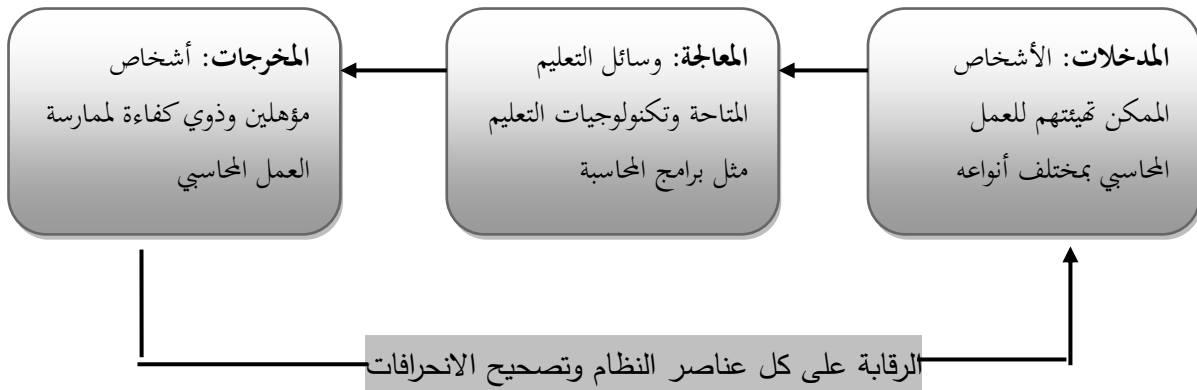
4. أهمية التعليم المحاسبي لممارسة مهنة المحاسبة:

تتزايد أهمية التعليم المحاسبي في وقت هام وجوهري من ناحية الانتقادات الموجهة إلى مهنة المحاسبة ودورها في خلق الأزمة المالية العالمية، مما يؤكد ضرورة التعاون التكامل بين الهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية لنشر الوعي وتعظيم الفائدة وإثراء النقاش الفني والدراسات العلمية والتطويرات المهنية على علم المحاسبة ومناهج التعليم المحاسبي وذلك انطلاقاً من المسؤولية المهنية كمؤسسات متخصصة تسعى إلى توجيه الأعمال إلى النواحي الفنية والمهنية والعلمية ودون الإخلال بالجانب الاجتماعي والتنظيمي للدولة وبما يخدم أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية والعمل على تنمية وتطوير مناهج التعليم المحاسبي للمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة . (محمود و آخرون، 2015)

فالمحاسبة مهنة لها عدة أبعاد وعوامل مؤثرة، وتتأثر بالقدرات والمهارات الذاتية للمحاسبين، وقدرتهم على التكيف مع طبيعة التغييرات والتقنيات التي تطرأ على العلوم المالية المحاسبية، كما إنها من العلوم المرنة كونها تتأثر بالأحداث والظروف الاقتصادية والمالية، ولها علاقة بكثير من العلوم، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة .وتأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه. (الذنيبات، 2012)

ومن هنا فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة، وان هذا الاهتمام يمكن إن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه وهي موضحة في الشكل التالي: (قطناني و عويس، 2009)

الشكل 1: نظام التعليم المحاسبي.



ومن خلال شكل نظام التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر عمليات وعناصر المعالجة المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات وبرامج محاسبية حديثة وميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

5. تطور مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في الجزائر:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لشخص الكفاءة والقدرة المهنية الكافية للقيام بمهام تقنية دون أن يتوفر على مستوى علمي مقبول، فالمحاسب على غرار بقية المهام لا يمكنه هو الآخر من أداء مهام المحاسبة والمراجعة دون مستوى تعليمي متخصص يتميز بالخبرة العميقة في إنجاز الأعمال المحاسبية بدقة مما يخوله ان يكون محل ثقة المؤسسات التي تعتمد عليه في هذا المجال.

فالمحاسب يجب عليه أن يكون على درجة عالية من التحصيل العلمي في مجال المحاسبة والمالية والمراجعة وهذا لا يتحقق إلا من خلال الدراسة الأكاديمية المتخصصة في الجامعات والمعاهد، ليتوج في الأخير بحصوله على شهادة جامعية معترف دولياً (أحمد و حكيم ، 2010) ، وهذا ما يتحقق فعلاً في البيئة الجزائرية التي تتوفر على جامعات بها كليات في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وتضمن التكوين المتخصص في مجال المحاسبة والمراجعة والجباية تمنح عقب نهاية التخصص شهادة لطلبتها في الليسانس والماستر وحتى الدكتوراه في هذا المجال، ولكن المحاسب الناجح المدرك لأهمية مهامه يعلم بأن الشهادة ليست هي نقطة نهاية ليوصف بالمحاسب الناجح، بل عليه القيام وبصفة مستمرة بتحديث معارفه المالية والمحاسبية والدراسة الكاملة بالتطورات العلمية والتكنولوجية خاصة مع وصول التكنولوجيا للمحاسبة وظهور البرامج التي تسهل العمل المحاسبي والمراجعة إضافة الى بروز نظم تخطيط موارد المؤسسة التي قلصت من العمل المحاسبي و الجهد

للمحاسب، ففي الولايات المتحدة أوروبا المنظمات المهنية لها دور مهم في توفير التعليم الدائم والتكوين المستمر لرسكلة المحاسبين وتحسين مستواهم لمواجهة التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية ودراسة إصدارات المعايير الصادرة عن هيئة المعايير الدولية والمراجعة وكل ما يتعلق بأداب وسلوك المهنة

كما يتوجب على الهيئات، الكليات والمعاهد تجديد مقررات الدراسة بما يتماشى والمعطيات الدولية في المجال المحاسبي ودراسة حالات الشركات المتعثرة وحالات الإفلاس الدولية للاحتفاظ بالكفاءة العالية للمحاسبة في الجزائر وضمان تخريج جيل من المحاسبين ذو كفاءة عالية من الجيل الذي قبله، والجيل الذي قبله هو الآخر تكون لديه برامج تكوين مستمرة في المجال المحاسبي والمالي والمراجعة فالاختلاف في الممارسات المحاسبية كفيل بطرح مشكل وعند توفر منظمات مهنية متطورة ذات كفاءة أكيد يكون بها مدربين ومكونين تلقى على عاتقهم هذه المسؤولية، ومن ثم النهوض بالمحاسبة أكاديميا ومهنيا في الجزائر لتصل إلى مصاف الدول الكبرى.

وهذا كله ما لا يتواجد في البيئة الجزائرية، فما عدا مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث القيام بإرسال عدد محدود من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة للدورة التكوينية الجهوية التي نظمها المجلس الوطني للمحاسبة سنة 2008م من تنظيم وتنشيط مجموعة من المهنيين المتكويين سابقا على يد خبراء محاسبين فرنسيين، لم تعرف الجامعة محاولات جادة لتطوير النظام المحاسبي في الجزائر لحل المشكل المتعلق بملائمة برنامج التعليم مع المستجدات والمعطيات المهنية باستثناء الدورات والتظاهرات العلمية المحدودة أو بعض الأبحاث في هذا المجال كمذكرات ليسانس أو ماستر أو أطروحات دكتوراه (صالح، 2011) تعالج وتتناول محور من محاور المحاسبة والتي تكون أصلا مقترحة من طرف الإدارة وعلى الطلبة فقط اختيار من بين المواضيع المقترحة موضوع يتناسب وقدراته، كما أن ما ميز مهنة المحاسبة في الجزائر هو ضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة في الجزائر وهذا ناتج عن الصراع القائم والتوتر المتصاعد بين أصحاب المهنة في الجزائر منذ تنظيمها وهو صراع مصالح ومن جهة أخرى لسوء العلاقة مع الإدارة المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة.

وبالتالي فعدم كفاءة المنهاج التعليمي والأكاديمي الذي تكون نتيجته مجموعة من المحاسبين ذو الكفاءة المحدودة والمستوى التعليمي المتدني من جهة والمنظمات المهنية الضعيفة والغارقة في المشاكل ونقص التكوين بها ورسكلة المحاسبين من جهة أخرى، كل هذا شكل لنا بيئة غير فعالة في المجال المحاسبي فالمحاسب غير كفاء والمراجع الذي يراقب ويصادق على صحة القوائم التي يعدها المحاسب متخبط في المشاكل وفي صراع مع الإدارة الوصية وهو الطلب الذي جعل الجزائر تفكر في إنشاء معهد للدراسات المحاسبية مشروع يعول عليه الكثير والذي لم يرى النور بعد، كل هذا جعل القوائم المالية في الجزائر لا تصلح ولا يعتمد عليها في التحليل المالي بل هي قوائم معدة لتتماشى والقانون في الشكل فقط أما في الموضوع فهي والمحاسبة خطان متوازيان لا يلتقيان.

ومما لا شك فيه أن المدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي عمل المحاسب، فالمحاسب الذي مهمته جمع البيانات المالية وتبويبها وإعطاء القوائم المالية النهائية كمخرجات النظام المحاسبي، التي هي مدخلات نظام التدقيق والمراقبة والمراجعة المحاسبية والمالية ليحكم في النهاية المدقق على سلامة هذه القوائم المالية وخلوها من الأخطاء وأنها قوائم ذات مصداقية وتعطي صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

فلو قمنا بتعريف وجيز للتدقيق فقد عرفته الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) بأنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة، فمن هذا التعريف يمكن لنا نستنتج أن:

- التدقيق مهمة دورية ومنظمة أي تتم سنويا أو سداسيا بانتظام؛
- توفر الأدلة والقرائن، وهي التي يجمعها المدقق ويبني عليها التقرير النهائي للمراجعة وإصدار الحكم حول سلامة القوائم المالية؛
- أن لا يكون الفحص والتدقيق في القوائم المالية المقدمة فقط بل يتعدى فحص النظام المحاسبي الذي يعتبر مصدر لها؛
- تحرير المدقق لتقرير في النهاية يحكم فيه على مدى سلامة القوائم المالية؛
- التدقيق هو فحص انتقادي؛
- يشترط الاستقلالية والحياد في عنصر المدقق؛
- رأي المدقق يكون معللا أي لا يصدر أحكام مبهمة بدون تعليل؛
- أن يتقيد المدقق بالقوانين والمبادئ المحاسبية.
- أما لو تكلمنا على أهداف التدقيق التي يمكن لها أن تكون تقريبا هي الحل لإشكالتنا وما يمكن لها أن تقدمه من إضافات للقوائم المالية فيمكن أن نوجزها في الأهداف التالية: (محمد، 2010-2011):

- التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية؛
- إبداء رأي فني محايد أي الاستقلالية في إصدار الأحكام الفنية المحاسبية؛
- اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء وغش بالدفاتر المحاسبية؛
- وضع ضوابط وإجراءات تحول دون الوقوع في الأخطاء مرة أخرى؛
- تدعيم رسم السياسات الإدارية الحاضرة والمستقبلية؛
- مساعدة مصالح الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي؛
- طمأنة مستعملي القوائم المالية بصحة وسلامة هذه القوائم.

كما تتوفر البيئة الجزائرية على القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431هـ الموافق لـ 29 يونيو 2010م والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد والذي ينص في مادته الأولى على أن هذا القانون يهدف إلى تحديد وشروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد، فباختلاف أسماء هذه المهن إلا أنها كلها تهدف إلى المراجعة الخارجية للشركات ويسمى الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد لدى المؤسسات بالمدقق ويحدد هذا القانون الهيئة المسؤولة عن تكوين واعتماد مهنة المدقق في الجزائر وهي حسب هذا القانون في مادته الرابعة ينشأ مجلس وطني للمحاسبة يعمل تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، كما تنص المادة الثالثة على واجبات المدقق الجزائري وهي أنه يجب على الخبير المحاسب ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية وكذا مراقبتها وممارسة مهنتهم بكل استقلالية ونزاهة، ومن مهام الخبير المحاسب في مفهوم هذا القانون هي:

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات؛
 - مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات التي لا يربطه بها عقد عمل؛
 - الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي؛
 - يؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.
- إضافة إلى ذلك يمكن له أن يقوم بمهام وظيفة محافظ الحسابات التي من مهامه بموجب هذا القانون هي:

- يشهد أن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا ممتلكات الشركة والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الفحص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

وفي الأخير يقوم المدقق بإصدار تقرير بتحفظ أو دون تحفظ عن صحة الوثائق المحاسبية وتقارير أخرى، وهو الأمر الذي يضمننا كذلك في إشكال حول هذه التقارير حول صحة المجمعات والشركات

التي تصدر قوائم مالية بحساب فارق الاقتناء معدوم وهو كما ورأينا في القوانين الخاصة بالنظام المحاسبي هو أصل كباقي الأصول، وجب إظهاره سنويا في القوائم المالية للشركات المؤسسات فكيف يمكن لمدقق جزائري وتضبطه القوانين الجزائرية أن يصادق وبدون تحفظ على صحة القوائم المالية ومخالفة أحكام القوانين المنظمة لمهنة التدقيق ومخالفة قانون النظام المحاسبي.

6. دور الجامعات و المعاهد في تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر:

يرى الباحثان في المجال المالي والمحاسبي بأن التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية يجب أن يتضمن جوانب متعددة منها الأكاديمي، ومنها المهني من خلال تربصات في المؤسسات الاقتصادية، وتهتم معظم الجامعات الجزائرية بمقرر وميثاق أخلاقيات المهنة، خاصة في مجال المحاسبة، لكن هذا المقرر نظري، ويجب ربطه وتطبيقه ميدانيا بالحياة العملية للمحاسب، وبالتالي يتحقق مبدأ أخلاقيات مهنة المحاسبة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- ربط المقررات الجامعية بالقيم المهنية للمحاسبة؛
 - تعزيز مبدأ الأمان والسرية على حقوق الغير، خاصة القائمين على الشركات؛
 - الاهتمام بمبادئ النزاهة، والموضوعية، والاستقلالية، والمعايير الفنية؛
 - الاهتمام الجيد بمساقات ومقررات أخلاقيات مهنة المحاسبة؛
 - ربط أخلاقيات مهنة المحاسبة بمعايير المحاسبة الدولية أو على الأقل بالتنظيمات المحاسبية الوطنية والمحلية؛
 - ضرورة اهتمام الجامعات الجزائرية بتلبية سوق العمل في مجال ممارسة مهنة المحاسبة؛
 - متابعة التغييرات التي تطرأ على منظمات المهنة وأخذها بعين الاعتبار في تدريس مساقات ومقررات مهنة المحاسبة؛
 - تنمية قدرات الطلبة المحاسبين في مجال القوانين المتعلقة بمهنة المحاسبة، والتجاوزات المتعلقة بها، خاصة المعايير المحاسبية المتعلقة بأخلاقيات المهنة.
- ومن خلال العرض السابق يتضح أن للجامعة دور مهم في تطوير مهنة المحاسبة، وتلبية حاجات ورغبات سوق المهنة، وأن دور الجامعة لا يقف عند تزويد الطالب بالمعلومات والمعارف، بل يتعدى ذلك إلى تطوير المحاسب مهنيًا وتقنيًا، بما ينعكس على أداءه داخل المؤسسات.

7. الخاتمة:

انطلاقاً مما سبق يتضح بان واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية يغلب عليه الجانب النظري، إضافة الى عدم قدرة الجامعة على التأثير على مهنة المحاسبة كون ان المحدد للتطبيقات التوجيهية لهذه المهنة هو المجلس الوطني للمحاسبة، هذا الأخير يعتبر المقرر للخارطة المستقبلية لمهنة المحاسبة في الجزائر، ان الحلقة المفقودة بين الجامعة الجزائرية و مساهمتها في تطوير التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة هو جهلها بتوجهات الجهات الرسمية في الجزائر فيما تعلق بتنظيم هذه المهنة.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- لا تواكب البرامج التعليمية للجامعات الجزائرية تطور مهنة المحاسبة خاصة ما تعلق بتكوين الطلبة في البرامج المحاسبية و نظم المعلومات المتعلقة بنظم تخطيط موارد المؤسسة.
- لا تساهم الجامعات الجزائرية في تطوير مهنة المحاسبة، كون ان المحدد و المقرر لتوجهات هذه المهنة هي الجهات الرسمية في البلاد و المتمثلة بالأساس في المجلس الوطني للمحاسبة الذي يعمل تحت وصاية وزارة المالية.
- تحاول الجامعات الجزائرية مواكبة تغيرات مهنة المحاسبة و هذا لإعادة تكييف برامجها التعليمية مع الواقع المهني، ما يجعلها تابعا و ليس مؤثرا على تطوير التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة.
- غالبية الاساتذة الجامعيين لم يحتكوا بالميدان المهني و بالتالي لا يمكنهم معرفة واقع مهنة المحاسبية و بالتالي يصعب اعداد برامج تعليمية تساهم في تطوير هذه المهنة.

المراجع

¹ Howieson, B., (2003), "Accounting Practice in the New Millennium: Is Accounting Education Ready to meet the Challenge?", *The British Accounting Review*, 35(2): 69-103.

¹ Herring III, H. C., & Izard, C. D. (1992). Outcomes assessment of accounting majors. *Issues in Accounting Education*, 7(1): 1-17.

بوفاس، رنده عطية، التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير، ط1 ، دون دار نشر، ص

11، ص.12

محمود، أسامة عبد اللطيف، وآخرون، دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد: دراسة تطبيقية على الجامعات الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، 2015، ص 37.

الذنيبات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير المحاسبية، ط3، عمان، شركة مطابع الأرز، 2012، ص 124.

قطناني خالد، وعويس خالد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، منشورات كلية الزهراء، مسقط، سلطنة عمان، 2009، ص 3.

أحمد لعماري وحكيمة صالح، ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، باتنة، 2010، ص 07.

صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 128-130.

محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 04-10.